World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 35, June, 2024
ISSN: 2749-3628,

ANALYSIS OF FINANCIAL INCLUSION INDICATORS FOR THE IRAQI BANKING SECTOR FOR THE PERIOD (2009-2022)

Professor. Dr. Ahmed Ghorbel - University of Sfax, Faculty of Economics and Management.
Researcher Husham Ahmed Mahdi - University of Sfax, Faculty of Economics and Management.
husham1984h@gmail.com

Article history:
Received: 8th May 2024
Accepted: 6th June 2024

Abstract:

The study aimed to analyze financial inclusion indicators for the Iraqi banking sector for the period from (2009 - 2022) and to know the concepts of financial inclusion, as well as to analyze the relationship between financial inclusion indicators. To achieve the objectives of this study, financial inclusion indicators were analyzed for the Iraqi banking sector represented by the Central Bank of Iraq for the period from (2009 – 2022) As financial inclusion has become one of the main goals that financial institutions seek to achieve, including the Central Bank of Iraq, by developing a strategy to enhance financial inclusion in Iraq, the results revealed the weakness of financial inclusion indicators in Iraq and a clear decline in the values of its backward indicators, which confirms the need In order to enhance these indicators and deliver them to the largest possible number of the population, financial inclusion can be a goal for the Central Bank through which it seeks to deliver financial services to all segments of society, especially the deprived and poor segments.

Keywords: Financial inclusion, demographic status of Iraq, Banking depth.

المقدمة: Introduction

يعد مفهوم الشمول المالي من اهم المفاهيم تداولاً في ارجاء العالم والدول النامية خاصة, لاسيما ان انتشار هذا المفهوم والاهتمام به هو محاولة لتحقيق أعلى مستويات الرفاهية لمواطني البلد حيث اصبح موضوع الشمول المالي محط اهتمام العديد من الحكومات والمؤسسات المالية والرقابية بما فيها البنوك المركزية لما لها من دور في تحسين فرص النمو الاقتصادي والاستقرار المالي وتحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر لذلك تسعى اغلب الدول على تحقيقه ولا زال بعضها غير قادر على تحقيق ذلك او يكون بنسب متدنية, وتؤدي المصارف دوراً اساسياً في تعزيز الشمول المالي في اقتصادات بلدانها , حيث اثبتت الاحصائيات للمنظمات الدولية ان ما يقارب (69%) من سكان العالم البالغين يمتلكون حسابات مصرفية , بينما لا يزال (31%) لا يمتلكون حسابات مصرفية (المؤشر العالمي للشمول المالي ,2021) وبناءً على ما سبق تبرز الحاجة الى تحليل مؤشرات الشمول المالي في العراق من خلال ما يبذله القطاع المصرفي العراقي في تعزيز الشمول.

المبحث **الأول**
منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة

اولاً : منهجية البحث

1- مشكلة البحث

في ظل التطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوسع في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية، أصبح من الضروري أن يتحول النظام المصرفي نحو إدخال أجهزة الصرف الآلي واستخدام البطاقات الإلكترونية التي تلعب دورا رئيسيا في تحقيق الشمول المالي وتقديم الخدمات المصرفية لأغلب شرائح المجتمع. ويمكن تلخيص مشكلة البحث في التساؤلات التالية:-

أ- كيف يمكن توعية العراقيين بأهمية الشمول المالي والفوائد المتوقعة منه للمودعين العراقيين؟

ب- هل نجح القطاع المصرفي في العراق في تعزيز استراتيجيات الشمول المالي؟

2- أهمية البحث

تكمن اهمية البحث على اهمية الشمول المالي بتحسين الاستقرار المالي من خلال معرفة واقع الشمول المالي في العراق من خلال تحليل اهم مؤشراته , و وضع استراتيجية وطنية في العراق للشمول المالي تساهم في تحديد الاهداف والرؤيا في المستقبل المؤمل تحقيقها والتي تتمثل بوصول الخدمات المالية و المصرفية لشرائح المجتمع كافة ,خاصة في الاقضية والنواحي ولا يمكن تحقيق ذلك الا بتظافر كافة الجهود.

3- هدف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الاتي:-

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 35, June, 2024
ISSN: 2749-3628,

أ- التعرف على الاساليب الحديثة للتحليل المالي وكيفية استخدامها لتوفير مؤشرات مالية تساعد على اتخاذ قرارات مختلفة من قبل المستثمرين مقارنة اداء المصارف اعتمادا على كفاءتها.
ب- بيان اهمية الشمول المالي ودوره في اقتصاديات البلد.
ج- تقديم مقترحات للجهات ذات العلاقة بالقطاع المصرفي في ضوء ما توصلت اليه نتائج الدراسة.
د- تحليل الدور الذي تلعبه المصارف التجارية في تعزيز الشمول المالي من خلال مختلف مؤشرات الشمول المالي المستخدمة في العراق.

4- فرضية البحث

- تنطلق الدراسة من فرضية مفادها " تمتلك المصارف العراقية دوراً ايجابياً في تعزيز مستويات الشمول المالي في العراق.

5- حدود البحث

تتمثل حدود البحث بالحدود المكانية والزمانية وكالآتي:-

الحدود المكانية : تضمنت الحدود المكانية بدراسة القطاع المصرفي العراقي من خلال تقارير البنك المركزي العراقي.

الحدود الزمانية : تمثلت الحدود الزمانية للدراسة بالاعتماد على بيانات لسلسة زمنية امتدت لـــ (14) سنة من (2009 – 2022) لغرض تحقيق الهدف من الدراسة , وهذه المدة الانسب لإظهار نتائج الدراسة الحالية مع ما رافقها من ازمات مالية وظروف اقتصادية وسياسية وامنية مر بها العراق وصولاً الى جائحة كورونا Covid-19 .

ثانياً / الدراسات السابقة

1- دراسة	(الفتلاوي, 2019)
عنوان الدراسة	تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي (العراق حالة دراسية)
اهمية الدراسة	تبسيط الوصول الى الخدمات المصرفية للمجتمع كافة وتعريفهم بأهمية الخدمات المالية وكيفية الاستفادة منها والتعرف على المضامين العلمية لكل من الشمول المالي والاستقرار المصرفي, وعلاقتهما مع ببعض وصلاً لتحقيق الاهداف الاجتماعية والاقتصادية وتطبيقها على واقع الاقتصاد العراقي.
المقاييس المستخدمة	تتمحور المقاييس في التركيز على المؤشرات منها:- - الشمول المالي وتتمثل بمؤشرات الوصول للخدمات المالية ومؤشرات استخدام الخدمات المالية . - مؤشرات الاستقرار المصرفي متمثلة بكفاية رأس المال, ونسبة جودة الاصول , ومعدل العائد على الموجودات, ومعدل العائد على حقوق الملكية, ومخاطر سعر الصرف, والقروض والسلف الى اجمالي الودائع ونسبة الاصول السائلة الى اجمالي الموجودات.
اهم نتائج الدراسة	تناولت الدراسة قياس الشمول المالي و ما مدى اهميته لتحقيق الاستقرار المصرفي اذ هناك نسبة عالية من الافراد لا يتعاملون مع المصارف وليس لديهم حسابات مصرفية.
مجالات الاستفادة من الدراسة	استخدامها في البناء المنهجي اضافة الى تحديد مقاييس الدراسة الحالية.
2- دراسة	**(Gatnar , Eugeniusz, 2013)**
عنوان الدراسة	Study (Gatnar , Eugeniusz), 2013 (Financial inclusion indicators in Poland) (قياس مؤشرات الشمول المالي في بولندا)
اهمية الدراسة	تشير هذه الدراسة إلى اظهار العديد من المؤشرات التي تقيس مستوى الشمول المالي في بولندا التي يتم من خلالها الوصول الى الخدمات المصرفية ويتم احتساب المؤشرات على أساس البيانات التي تم جمعها من احصائيات نظام الدفع للبنك الوطني البولندي ومقارنة قيم المؤشرات الخاصة بدولة بولندا مع باقي الدول الاخرى. حيث تنطلق من مفهوم الشمول المالي في إتاحة الخدمات المالية للجميع دون استثناء من اجل الحد من معدلات البطالة ومعالجة ظاهرة الفقر وتقليص الفجوة بين النساء والرجال فضلاً عن رفع مستويات التثقيف المالي والقدرة المالية للأفراد.

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 35, June, 2024
ISSN: 2749-3628,

المقاييس المستخدمة	يتم احتساب المؤشرات على أساس البيانات التي تم جمعها من احصائيات نظام الدفع للبنك الوطني البولندي ومقارنة قيم المؤشرات الخاصة بدولة بولندا مع باقي الدول الاخرى. إذ تم جمع بيانات المؤشر عن طريق مؤسسات عامة مختلفة (البنك الوطني البولندي، السلطة المالية لتقديم الخدمات المالية، المكتب الاحصائي المركزي، الجمعية المصرفية البولندية)
اهم نتائج الدراسة	تم اقتراح صيغة جديدة لمؤشر قياس الشمول المالي واداة لتشخيص حالة المقارنات بين دول العالم مع وجود قيود هي نقص في البيانات الإحصائية الدولية المتاحة حول الشمول المالي في بولندا. ركزت الدراسة عن كيفية تحسين الوصول والاستخدام للخدمات المالية والمصرفية للحد من معدلات البطالة ضمن مفهوم الدور التنموي للشمول المالي باستخدام المؤشرات (الاستقصائية والمسوحات البيانية)
مجالات الاستفادة من الدراسة	استخدامها في البناء المنهجي اضافة الى تحديد مقاييس الدراسة الحالية.
3- دراسة	**(Nguyen &Thi Du,2022)**
عنوان الدراسة	The effect of financial inclusion on bank stability: Evidence from ASEAN. تأثير الشمول المالي على استقرار البنوك: أدلة من رابطة أمم جنوب شرق آسيا.
اهمية الدراسة	سعت هذه الدراسة إلى قياس الشمول المالي ومدى تأثيره على الاستقرار المصرفي لـ 102 بنكاً في ستة دول آسيوية خلال الفترة من (2008 - 2019). وبينت أن مؤشر الشمول المالي لها علاقة إيجابية بالاستقرار المصرفي، ومن ثم يقدم اقتراحات لإطلاق العنان للإمكانات الاقتصادية الكبيرة وتبني استراتيجيات تساهم في تحقيق ذلك.
المقاييس المستخدمة	تم استخدام مؤشرات الشمول المالي وتتمثل بمؤشرات الوصول للخدمات المالية ومؤشرات استخدام الخدمات المالية , وتوفر الخدمات المالية وتم جمع البيانات من المصارف عينة الدراسة.
اهم نتائج الدراسة	وكشفت الدراسة أن للشمول المالي تأثيراً إيجابياً مباشراً على الاستقرار المصرفي، حيث يحقق الشمول المالي مزيداً من الرفاهية الاقتصادية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة.
مجالات الاستفادة من الدراسة	استخدامها في البناء المنهجي اضافة الى تحديد مقاييس الدراسة الحالية.

المبحث الثاني
الشمول المالي

تمهيد:-

تزايد الاهتمام عالمياً لتحقيق مستويات الشمول المالي لا سيما في ظل الازمة المالية العالمية عام 2008 من خلال تنمية الالتزامات لدى الجهات الرسمية لغرض تنفيذ سياسات مناسبة يتم من خلالها تسهيل وتعزيز وصول الخدمات المالية الى جميع شرائح المجتمع.توصلت البحوث والدراسات الى ضرورة توجيه انتباه السلطات والمؤسسات المالية نحو قضايا الشمول المالي لتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إلى الخدمات المالية والتمويل ، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ، حيث أدى ذلك إلى الاهتمام بـ تطوير التشريعات والأنظمة المصرفية والتنظيمية لإنشاء بنية تحتية سليمة للنظام المالي والمصرفي لتحسين تقديم الخدمات لفئات المجتمع بأسره ، وخاصة ذوي الدخل المحدود ، بتكاليف معقولة ومناسبة.

اولاً- مفهوم ونشأة الشمول المالي

يعد الشمول المالي واحداً من اهم الموضوعات المتداولة في الساحة المالية والمصرفية فقد كانت في عام 1993 بدايات ظهور مصطلح الشمول المالي حينما تناول (leyshon&Thrift) مفهوم الاستبعاد المالي لدراسة ركزت على جانب وصول الافراد من محدودي الدخل الى الخدمات المالية نتيجة غلق بعض فروع البنوك الموجودة بريطانيا (Garg,Agarwal,2014:52) والذي يطلق عليه بالاستبعاد المالي او الاقصاء المالي وهي عملية يتم من خلالها حرمان شخص أو مجموعة أو منظمة من الوصول إلى الخدمات المالية المناسبة بأسعار معقولة ، مما يؤدي بطبيعة الحال إلى تقليل قدرتهم على المشاركة الكاملة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية ، وبالتالي يزيد من الصعوبات المالية وبالتالي تزداد ظاهرة الفقر والبطالة. (Lapukeni ,2015:495).

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 35, June, 2024
ISSN: 2749-3628,

أصبح الشمول المالي موضوعًا على جدول أعمال السياسة العالمية منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، حيث تستخدم العديد من الاقتصادات عملية الشمول المالي كمحاولة لتحقيق نمو اقتصادي أكثر إنصافًا ، وقد حددت الأمم المتحدة قضية الشمول المالي باعتبارها واحدة من الأهداف الإنمائية للألفية (MDG) لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستوى الرفاهية العالمية القائمة على حقوق الإنسان والمساواة لتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية (Ratnawati,2020 :73).

أكد التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2008 ، المعنون "التمويل للجميع" ، على أهمية الشمول المالي في مجال التنمية من أجل الاهتمام بعد توافق آراء واشنطن بـ "الأسواق الشاملة" ، وبالتالي تحول التركيز إلى تمويل فقير من الائتمان الأصغر إلى الشمول المالي (Erlando,etal , 20: 2020) اذ يعني ان استخدام الخدمات المالية الرسمية تعد احد الركائز الاساسية لبرنامج التنمية العالمية إن معنى الشمول المالي في النهاية هو امتلاك الأشخاص حسابات مصرفية، يستطيعون من خلالها الادخار والاقراض والتعافي من الانتكاسات وتحسين مستوى المعيشة, (Zins, Weill,2016:2). تم تعريف الشمول المالي من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والشبكة الدولية للتعليم المالي (INFE) على أنه العملية التي يتم من خلالها تحسين الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية ، والتي تخضع للرقابة من قبل الجهات الرقابية على كل من السعر والوقت المناسب ، وكذلك إمكانية استخدام هذه الفئة من قبل شرائح مختلفة من المجتمع من خلال اعتماد مناهج مبتكرة ، بما في ذلك التثقيف والتوعية المالية ، والتي تهدف إلى تعزيز الرفاه المالي و التكامل الاقتصادي والاجتماعي (شنبي ، بن الخضر ، 107: 2018). من الممكن أيضًا إعطاء تعريفات أخرى أوسع لمفهوم الشمول المالي من منظور عدد من الباحثين ، كما هو موضح في الجدول .

نلاحظ من خلال الشكل (1) الخدمات المالية المصرفية التي تعد من بين سياسات الشمول المالي ، حيث أنها لا تقتصر على الائتمان المصرفي والحسابات المصرفية فقط ، بل تمتد إلى (التعليم المالي ، خدمات التأمين ، خدمات تحويل الأموال ، خدمات الدفع ، خدمات القروض ، وخدمات الإيداع).

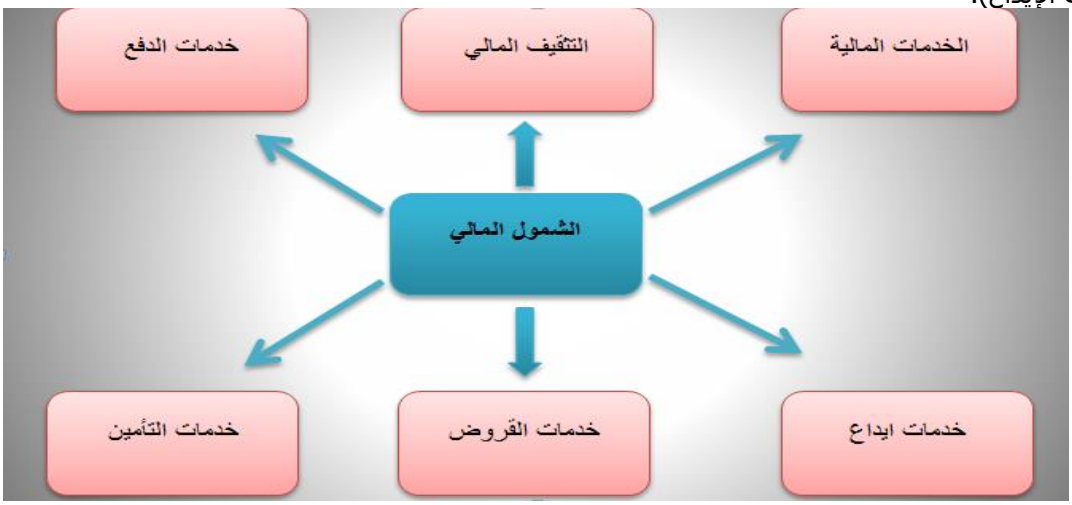

.شكل (1) الخدمات المالية التي يتكون منها الشمول المالي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الادبيات الاقتصادية.

ثانياً / اهمية الشمول المالي

تكمن اهمية الشمول المالي في بناء اساس قوي للبنيه التحتية المالية للبلد والتي تساعد على زيادة نموه الاقتصادي وتطوره حيث يقوم الشمول المالي على مستوى الاقتصاد الكلي, بتحفيز نمو الاقتصاد ويقلل من عدم المساواة في الدخل بين افراد المجتمع ومستويات الفقر.(Wenjing,Etal,2022:6). فيما يخص مستوى الاقتصاد الجزئي فالشمول المالي يزيد مستويات دخل فرد الاسرة واستهلاكهم فضلاً عن الوصول الامثل غير المقيد الى التمويل حيث يمكن ان يقلل من عدم المساواة في الدخل. وبالتالي فان ارتفاع معدل الفقر يرتبط بارتفاع مستوى استبعاد السكان من الخدمات المالية المتاحة (البنك الدولي ,2006). حيث ان الحصول على الائتمان يعد بمثابة مؤشر رئيسي للتقدم التكنلوجي في اي بلد وبدوره يعمل لتحفيز الافراد بضمان تمويل خططهم المستقبلية لا يقتصر على الوصول الى توفير احتياجات الافراد والشركات من الاموال , بل يرتبط بخفض مستويات الفقر بالاقتصاد حيث أن النظم المالية الشاملة تفيد الفقراء والفئات المحرومة. من خلال تشجيع الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية مثل التعليم وريادة الأعمال ، حيث يقود الشمول المالي التنمية البشرية من خلال دعم النمو الشامل والتنمية الاقتصادية والعمق المالي. لقد أصبح الشمول عاملاً تمكينياً رئيسياً للحد من الفقر وتعزيز الرخاء (Demir,etal,2022:87) .

ثالثاً- اهداف وفوائد الشمول المالي

في ضوء الاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وإقامة تحالفات بين المؤسسات والهيئات المالية الدولية للتنسيق والعمل ضمن الآليات المشتركة والموحدة لتنمية المنافع الناشئة عن الشمول المالي ، اذ تعتقد معظم المنظمات الدولية وخاصة البنك الدولي أن بناء نظام مالي شامل هو السبيل الوحيد للوصول إلى الفقراء وذوي الدخل المنخفض من أجل النهوض بهم وانتشالهم من فقرهم ، حيث يهدف الشمول المالي بشكل عام إلى تحسين الوصول إلى الخدمات المالية إلى شريحة أكبر. شريحة من المواطنين

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 35, June, 2024
ISSN: 2749-3628,

سواء افراد او شركات. وهناك عدة فوائد اجتماعية واقتصادية للشمول المالي يمكن ايجازها من خلال ما يلي:- (إلياس ، 11: 2015). (Sharma & Sumita،2013:16).

أ- يساهم الشمول المالي في تعزيز فرص المنافسة بين المؤسسات المالية ، مما يعزز تنوعها .من خلال جذب عملاء جدد والاحتفاظ بالعملاء الأصليين والاهتمام بالخدمات ومدى جودتها لجذب عدد من الزبائن الجدد مما يساعد في تحسين جودة الخدمات المصرفية وجذب العملاء وتقليل لجوئهم إلى التعامل مع القنوات غير الرسمية مثل مقرضي الأموال والمرابين.

ب- الحد من الفقر من خلال توفير سبل العيش المستدامة ، حيث أن الهدف الرئيسي لخطة الشمول المالي هو التخلص من الفقر ،لما يوفره من خدمات شاملة ومتاحة من خلال الخدمات المصرفية واستقطاب العملاء في حين يتم تمثيل سبل العيش المستدامة من خلال مجرد وصول الشرائح الضعيفة على المال في شكل قروض ، يمكنهم بدء أعمالهم التجارية الخاصة وتسهيل التعليم الذي يساعدهم على إدارة حياتهم .

ت- دعم وتنشيط القطاع المصرفي في ظل تنويع الأصول وجذب البنوك لزبائن جدد من خلال شمولية الخدمات المالية وتحقيق الاستقرار في الودائع وتقليل مخاطر السيولة ، بالإضافة إلى توفير قاعدة بيانات ضخمة للمصرف تفيد للتحليل وتحقيق قفزه في إطلاق منتجات جديدة مثل القروض لتلبية احتياجات تلك الشرائح ،وبناء نماذج لتقييم الائتمان وتسهيل الحصول على تنويع مصادر تمويله وبالتالي تحقيق الاستقرار المصرفي .

ث- التعرف على العقبات الرئيسية التي تواجه القطاع الخاص في تطوير ونشر مبادرات الشمول المالي وكيف يمكن لواضعي السياسات والمنظمين المساهمة في رفع مستوى حلول الشمول المالي المبتكرة والمستدامة

رابعاً- ابعاد ومؤشرات الشمول المالي

استحوذ الشمول المالي على اهتمام معظم المؤسسات المالية وصانعي السياسات المالية والنقدية ، حيث شهد هذا المفهوم تطوراً كبيراً خلال العقد الماضي ليشمل عدة أبعاد رئيسية ، منها سهولة الوصول إلى التمويل لكل من العائلات والشركات وأصحاب المشاريع. وكذلك إرشاد المؤسسات المالية بالقواعد الرقابية والتنظيمية والإشراف المالي والاستدامة. المالية للمؤسسات المالية ، وكذلك المنافسة بين مقدمي الخدمات المالية والمصرفية لتحقيق أفضل البدائل للعملاء. سابقاً كان يقاس الشمول المالي للاقتصاد بنسبة السكان المشمولين بخدمات فروع البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي ، وحجم الودائع والقروض التي تقدمها الأسر ذات الدخل المنخفض والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومع ذلك ، فإن مدى تقديم هذه الخدمات المالية قد لا يعني بالضرورة انتشار الشمول المالي ، بسبب العزوف الطوعي عن الخدمات المالية من قبل الأفراد لأسباب تتعلق بهم لأسباب دينية أو ثقافية ، على الرغم من قدرتهم على الوصول إليها والقدرة على تحمل تكاليفها (Awad,Eid,2018:12). ومن هنا يمكن ان نستخدم أبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي للتمكن من وضع الأهداف الوطنية للشمول المالي .و تحديد التقدم المحرز في بلوغه, عندما يكون لدى واضع السياسات مؤشرات أداء ذات موثوقية وأليات استقصائية سيقومون بتشخيص حالة الشمول المالي والاتفاق على الأهداف الاساسية ومن ثم تحديد المعوقات والسياسات الدقيقة وقياس وتحديد اثر هذه السياسات. اذنً لابد من التعرف على مؤشرات قياس الشمول المالي وابعاده. وبشكل عام اقرت مجموعة العشرين (20G) ثلاثة ابعاد رئيسية للشمول المالي ويحتوي كل مؤشر على مجموعه فرعية من المؤشرات وكما في الجدول (1) (الدريعي,2018: 17).

جدول (1) مؤشرات الشمول المالي المستخدمة في العراق

المؤشر	المتغير
الوصول	الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي
	عدد ATM / عدد البالغين
	عدد ATM/ 1000 كم^2
	عدد الفروع / 1000 كم^2
الاستخدام	حجم القروض والودائع/ الناتج المحلي الاجمالي
	عدد حسابات الودائع / عدد البالغين
	عدد حسابات القروض / عدد البالغين

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 35, June, 2024
ISSN: 2749-3628,

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي الصادرة من البنك المركزي العراقي2022

1- مؤشر مستوى الوصول الى الخدمات المالية Indicator of the level of access to financial services

يتم القياس من خلال هذا المؤشر ما مدى انتشار الفروع المصرفية وأجهزة الصراف الالي ونقاط البيع pos وأنظمة الدفع الالكتروني والتسوية حيث ان توفر البنى التحتية السليمة للقطاع المالي له اهمية كبيرة في تعزيز الشمول المالي عن طريق تحسين الكفاءة التمويل و وصول الخدمات المصرفية الى شرائح المجتمع كافة والى ابعد نقطة من البلد ويعتمد على مجموعة من المؤشرات القابلة للقياس ومن هذه المتغيرات هي:

أ- الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي.
ب- عددATM / عدد البالغين.
ج- عدد 1000/ATM كم2
د-عدد الفروع / 1000 كم2.

2- مؤشر استخدام الخدمات المصرفية Financial Services Use Index

يتم قياس هذا المؤشر من خلال عدد المودعين او المقترضين لكل (1000) فرد بالغ، وعند الشبكات لكل (100) الف من السكان البالغين و نسبة الأفراد الذين يستخدمون الهاتف المحمول لتسديد دفعاتهم الى السكان البالغين و الذي يعبر عن مدى تفاعل المستهلك مع الخدمات المالية والمصرفية , ذلك لتشجيع الزبائن على الاستفادة من هذه الخدمات، التي تمثل بالمستوى الأول مسؤولية جانب الطلب التي تنطوي على وتيرة مدى تفاعل الزبائن والمؤسسات مع الخدمات المالية المقدمة لهم، اذ ما توفرت لفرد الخدمات المالية هل يستخدمها ويقوم بعمليات السحب والايداع وتسديد المدفوعات (الفتلاوي, 2019: 90) ويعتمد هذا المؤشر على مجموعة من المؤشرات الفرعية منها العمق المصرفي ,عدد حسابات الودائع إلى عدد البالغين، عدد حسابات القروض إلى عدد البالغين.

أ- العمق المصرفي و هو حجم القروض والودائع/ الناتج المحلي الاجمالي.
ب- عدد حسابات الودائع / عدد البالغين.
ج- عدد حسابات القروض / عدد البالغين.

3- جودة الخدمات المالية the quality of the products and the service delivery

تعني قدرة الخدمات أو المنتجات المالية على تلبية طلبات المستهلك ، وعملية تطوير مؤشرات لقياس أبعاد الجودة هي تحدٍ نظري في حد ذاته ، لأن بُعد الجودة للشمول المالي ليس بعدًا مباشرًا واضحًا ، حيث يوجد العديد من الأبعاد منها , العوامل التي تؤثر على جودة الخدمات المالية ، مثل تكاليف الخدمات ، وتوعية المستهلكين ، وفاعلية آلية التعويض والضمانات المالية وكذلك خدمات حماية المستهلك ، والشفافية في المنافسة داخل السوق. (sharma, Changkakati,6:2022).

خامساً- تحديات الشمول المالي

تزايد اهتمام الحكومات والمؤسسات الدولية ومؤسسات القطاع الخاص بمفهوم الشمول المالي خلال السنوات الماضية مع زيادة عدد الدراسات التي تستعرض أثر تطوير نظام الشمول المالي على التنمية الاقتصادية، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتأثيرها الإيجابي على خفض مستويات الفقر وتحسين قدرة الأفراد على إدارة المخاطر. زيادة مستويات الادخار والاستهلاك وآثارها الإيجابية على أسواق العمل ومستويات دخل الأفراد. يوفر الشمول المالي فرصًا فريدة لبناء نظام مالي مستدام. هناك العديد من الفرص المتاحة للحكومة ومقدمي الخدمات المالية، حيث أنها تسرع النمو في الاقتصاد الحقيقي وتؤدي إلى التنمية الاقتصادية الشاملة. عند معالجة القضايا المتعلقة بالشمول المالي، يجب اتباع نهج شامل يعالج عوامل جانب العرض والطلب (Syed,2019:2) .

أما تحديات جانب العرض، فأبرزها منع المؤسسات المالية من خدمة العملاء ذوي القيمة الصغيرة والأفراد غير الربحيين ذوي الدخل غير المنتظم، وعدم تطوير البنية التحتية للقطاع المالي إلى الحد الذي يضمن زيادة الضمانات. إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، وضعف مستويات المنافسة بين المؤسسات المالية، وارتفاع معدلات التركيز الائتماني، سواء على مستوى الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات، بالإضافة إلى ضعف الثقافة المالية وعدم اهتمام الجهات الرقابية بالشؤون المالية. والقطاع المصرفي في نشر الوعي المالي، مع تركز البنوك في مجالات معينة دون غيرها، كل هذا تطور يحد ويحقق الشمول المالي. إن التحديات التي تواجه الشمول المالي والتي ترتبط بمجموعة من الأسباب غير المباشرة تعتمد على طبيعة اللجان المفروضة على هذه الحسابات، ومن أجل توسيع قاعدة الشمول المالي لا بد من دراسة احتياجات المجتمع والبحث للحصول على خدمات وحسابات مبتكرة بطريقة مدروسة، خاصة لذوي الدخل المحدود. يعد غياب الثقافة المصرفية ونقص الوعي بالخدمات المالية أحد التحديات التي تواجه تبني الشمول المالي. ومن الضروري استعادة ثقة الجمهور في النظام المصرفي وتعزيز الاستقرار المالي. (Thakor,2019:5).

ومن اهم المبادرات التي يسهم البنك المركزي العراقي في تعزيز الشمول المالي في العراق منذ عام 2015 هي (البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي،2016: 5- 6).

1- تفعيل عمليات الدفع الإلكتروني لتحصيل مستحقات الوزارات والدوائر الحكومية.
2- ترخيص زين العراق وآسيا حوالة لخدمات الدفع الإلكتروني عبر الهاتف المحمول.
3- الترخيص لشركة الطيف للتحويلات المالية للعمل كمقدم خدمة الدفع الإلكتروني (إصدار البطاقات).
4- تطوير الأسواق المالية من خلال تفعيل السوق الثانوية من خلال نظام التداول.
5- تطبيق نظام المقاصة الداخلية بين فروع البنك الواحد. IBCS.
6- مشروع توطين رواتب موظفي الدولة في البنوك الحكومية والخاصة.
7- الترخيص للشركة العربية لتكنولوجيا المعلومات للعمل كمقدم خدمات إلكترونية (مصدر، مجمع، معالج)

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 35, June, 2024
ISSN: 2749-3628,

8- ترخيص شركة بوابة العراق للدفع الالكتروني للعمل كمقدم لخدمات الدفع الالكتروني (مصدر، محصل، معالج).

وعلى الرغم من الإجراءات والوسائل المختلفة التي أجراها البنك المركزي العراقي في سبيل تعزيز الشمول المالي, إلا انه لم يتحقق ذلك الهدف لأسباب متعددة أبرزها ما يأتي(محمد،2017: 5)(النصيري،2017 :55) (النصيري،2016 :78).

1- - قلة وجود مؤسسات مالية داعمة للعمل المصرفي مثل شركات ضمان الودائع، وشركات ضمان الائتمان، وغياب مكاتب متخصصة لدراسة وتحليل وتحديد المخاطر (الائتمان، السيولة، السوق، التشغيل)، رغم تشخيص ذلك منذ عدة سنوات.
2- ضعف الكثافة المصرفية حيث تتركز الكثافة المصرفية في المدن وخاصة في العاصمة بغداد وعدم وجود وانتشار الشبكات المصرفية التي تغطي جغرافيا كافة المدن الاخرى في المحافظات اضافة الى ضعفها بنسبة كبيرة في المديريات بسبب قلة الوعي المصرفي.
3- أسباب تتعلق بالتكلفة والإجراءات، من حيث عدم توفر المستندات المطلوبة لامتلاك الحساب والحصول على الخدمة, تعتبر الخدمات المالية باهظة الثمن عند البعض بسبب الرسوم المفروضة عليها، بالإضافة إلى أسباب قلة الثقافة أو تقاليد وعادات.
4- افتقار القطاع المصرفي الى امتلاك قدرات وامكانات وبنى تحتية فنية وتقنية مؤثرة في ادارة المحافظ الاستثمارية واللحاق بالتطور المصرفي في الدول المجاورة مما جعل الزبون ينظر الى مصارفنا نظرة متخلفة وغير قادرة على تقديم افضل الخدمات المتطورة له، مما ادى الى عزوفه عن التعامل مع القطاع المصرفي وبشكل خاص مع المصارف الاهلية، وبسبب عدم تمكن المصارف من تلبية سحوبات الزبائن لودائعهم ادى الى زعزعة الثقة وبالتالي انخفاض معدلات الودائع بنسب كبيره في اغلب المصارف .
5- نشاط القطاع الموازي المتمثل بالصرافين الذين يقومون بعمليات كبيرة(حوالات داخلية او خارجية، صيرفة، تحويل نقد) تتم خارج الاطار الرسمي التي تجذب الكثير من الافراد والشركات لها.
6- ارتفاع مستويات الفقر والبطالة حيث وصلت مستويات الفقر الى نسبة (25%) تقريبا من أجمالي عدد السكان حسب مؤشرات الفقر, وان هذه الفئة الفقيرة تحصل على نسبة (5%) فقط من احتياجاتها التمويلية لغرض إقامة مشاريع صغيرة وورشات تصليح وتصنيع والخدمات المتعلقة بالكمبيوتر والهاتف النقال .
7- القوانين والتشريعات والمتطلبات الادارية الروتينية المعرقلة لفتح مؤسسات مالية جديدة او زيادة عدد الفروع للمؤسسات العاملة.

ولمعالجة هذه المعوقات التي تحول دون تطبيق الشمول المالي في العراق فأن هناك مجموعة من الخطوات, وهي كما يأتي (شعبة التوعية المصرفية وحماية الجمهور، 2021 :1).

1. بناء الثقة بين المصرف والفرد في ضوء الافصاح والشفافية في التعاملات المصرفية.
2. تعدد الخدمات المصرفية المقدمة من المصارف والمؤسسات المالية.
3. تفعيل جميع أنواع الودائع المصرفية.
4. التخلص من الروتين ولغة الأوراق والاعتماد على لغة العصر.
5. العمل على تقليص الفجوة بين الفوائد على الإقراض والاقتراض بما يضمن عدم هجرة رأس المال الوطني إلى خارج البلاد وإلى البنوك الأجنبية.
6. سرعة وسهولة عمليات الإيداع والسحب في ظل اعتماد الطرق العالمية المستخدمة حالياً.
7. تعتبر الإعفاءات الضريبية من أهم عناصر جذب الأفراد للقطاع المالي والمصرفي في ظل منح الإعفاءات الضريبية لمن يمتلك حسابا مصرفياً.
8. معرفة الافراد مدى أهمية امتلاك حساب مصرفي يسهم في تسهيل إيداع أموالهم لتسديد التزاماتهم المالية, فضلا عن دور هذه الأموال المودعة في تنشيط الدورة الاقتصادية، الذي يعود بالفائدة لحياتهم الاجتماعية.
9. تفعيل دور الأعلام المالي والمصرفي الذي يوصل المعلومات بكل سلاسة وشفافية للمواطنين لأهمية الخدمات المالية والمصرفية.
10. توسيع نطاق رقابة البنك المركزي وخلق بيئة تنظيمية وقانونية للأشراف على المؤسسات المالية غير الرسمية.

المبحث الثالث

تحليل مؤشرات الشمول المالي في العراق للفترة من 2009 - 2022

قام البنك المركزي العراقي عن طريق القطاع المصرفي بالعديد من المحاولات لتعزيز واقع الشمول المالي اذ اصبح من اولى اهتماماته حيث وضع اليات لرفع مستواها وزيادة العمق المالي و تعد مؤشرات الشمول المالي من أهم المؤشرات التي تتخذها البنوك المركزية التي بدورها توفر تحليلاً دقيقاً لواقع عمل القطاع المصرفي بناءً على قاعدة بيانات صلبة لمؤشرات عمل القطاع المصرفي مدعمة ببيانات ديموغرافية, ومن هذا المنطلق فإن قياس مستوى الشمول المالي في العراق يعتمد على مؤشرين أساسيين هما مؤشر مستوى الوصول إلى الخدمات المالية، ومؤشر مستوى استخدام الخدمات المالية والذي يتم اعتماده مع مؤشرات فرعيه لقياس مستويات الشمول المالي وتطوره في البيئة الاقتصادية العراقية خلال الفترة من (2009 - 2022) حيث تعذر على الباحث استخدام مؤشر الجودة لعدم توفر البيانات المطلوبة للمؤشر في احصائيات البنك المركزي العراقي.

اولا- مؤشر مستوى الوصول الى الخدمات المالية:-

يتكون هذا المؤشر من مجموعة مؤشرات فرعية خاصة بالوصول للخدمات المالية وهي:-

1- الكثافة المصرفية تمثل عدد السكان (100الف نسمة) / عدد الفروع.

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 35, June, 2024
ISSN: 2749-3628,

2- الانتشار المصرفي يمثل عدد الفروع / عدد السكان (100الف نسمة).
3- مؤشر الانتشار للصرفات الاليه ATM وخدمات الدفع الالكتروني في العراق.
4- مؤشر الانتشار المصرفي الى مساحة العراق.

يتبين من الجدول (2) والشكل (2) أدناه ان عدد فروع المصارف في 2009 كان (774) فرعاً ثم ارتفع في سنة 2013 الى (1014) فرعاً اما بعد سنة 2014 انخفض عدد فروع المصارف بسبب الظروف الامنية التي عانى منها العراق وادت بدورها الى اغلاق عدد من فروع المصارف في بعض المحافظات العراقية بسبب وقوعها تحت سيطرة العصابات الارهابية الامر الذي ادى الى انخفاض معدل الانتشار المصرفي, حيث بلغت (2.91) سنة 2012 وهي اعلى قيمة.

اما الكثافة المصرفية اصبحت في سنة 2013 (34.61) اي انها انخفضت مما يدل ان عدد فروع المصارف بالنسبة لعدد السكان غير مناسب ولا يتلاءم مع التوزيع العالمي الذي يشير بأن لكل 10 الف شخص فرع مصرفي بالرغم بقيام البنك المركزي العراقي بتشجيع المصارف بفتح فروع جديدة في كافة انحاء العراق الا ان عدد فروع المصارف في عام 2022 انخفضت بصورة ملحوظة اذ بلغ عدد الفروع الاجمالي (876) فرعاً في حين كانت تبلغ (904) فرعا في عام 2021, وتضمنت الكثافة المصرفية ارتفاعاً (48.11) في سنة 2022 بعد ما كانت (45.56) في سنة 2021 رافق ذلك انخفاض في الانتشار المصرفي حيث كان (2.19) في سنة 2021 واصبح (2.08) في 2022 يرجع سبب ذلك الزيادة الحاصلة في عدد السكان بسبب النمو الحاصل والذي لا يتناسب مع عدد الفروع الموجودة داخل البلد.

جدول (2) يوضح الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق للمدة (2009- 2022)

السنة	عدد السكان 1000 نسمة	عدد فروع المصارف	الكثافة المصرفية	الانتشار المصرفي
2009	32,000	774	%41.34	2.42%
2010	32,489	912	%35.62	2.81%
2011	33,338	929	%35.89	2.79%
2012	34,207	994	%34.61	2.91%
2013	35,095	1014	%34.61	2.89%
2014	36,004	948	%37.98	2.63%
2015	36,933	830	%44.50	2.25%
2016	37,883	866	%43.74	2.29%
2017	37,140	843	%44.06	2.27%
2018	38,200	864	%44.21	2.26%
2019	39,300	888	%44.26	2.26%
2020	40,150	891	%45.06	2.22%
2021	41,190	904	%45.56	2.19%
2022	42,148	876	%48.11	2.08%
المجموع	516,077	12,533	579.37	0.34%
المتوسط	36,863	895	41.38	0.02%

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للإحصاء والابحاث-وزارة التخطيط – الجهاز المركزي الاحصائي

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 35, June, 2024
ISSN: 2749-3628,

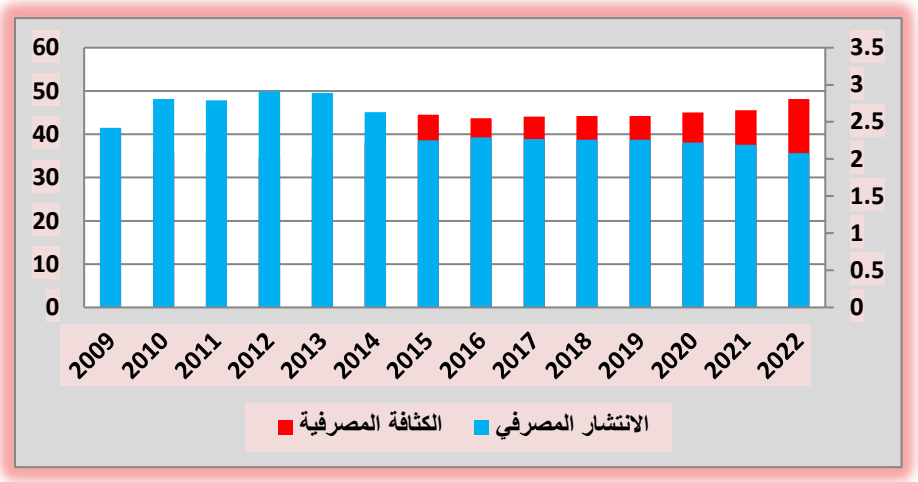

شكل رقم (2) تطور الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي للفترة من 2009 -2022
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (2).

اما فيما يخص انتشار الفروع و الصرافات الالية في العراق حيث تبلغ مساحة جمهورية العراق (435,052) كم2 اذ ان انتشار المصارف و فروعها يعد انتشاراً منخفض مقارنة مع مساحة العراق الكلية كونه لا يتلاءم مع التوزيع العالمي الذي يشير الى ان كل (10) الاف شخص فرع مصرفي بالتالي يكون ذلك مؤثراً سلبياً في عملية الشمول المالي داخل العراق اذ لم تتجاوز (3) فروع لكل (1000)كم2 للفترة من (2009 – 2022) كما تبين أن ذلك دليل قاطع على مدى الصعوبات التي يواجهها الافراد في الحصول على الخدمات المصرفية التي المقدمة من المصارف مما ينعكس بالسلب على مستوى الشمول المالي في العراق وكما موضح في الجدول (3) والشكل (3).

جدول (3) الانتشار المصرفي لأجهزة الصراف الالي و خدمات الدفع الالكتروني لكل 1000نسمة في العراق للفترة من (2009- 2002)

السنة	عدد فروع المصارف	عدد الفروع لكل 1000كم2	عدد ال ATM	عدد ATM لكل 1000كم2
2009	774	0.18%	0	0
2010	912	0.21%	0	0.00%
2011	929	0.21%	467	0.11%
2012	994	0.23%	467	0.11%
2013	1014	0.23%	647	0.15%
2014	948	0.22%	485	0.11%
2015	830	0.19%	580	0.13%
2016	866	0.20%	660	0.15%
2017	843	0.19%	656	0.15%
2018	864	0.20%	865	0.20%
2019	888	0.20%	1,014	0.23%
2020	891	0.20%	1,340	0.31%
2021	904	0.21%	1,566	0.36%
2022	876	0.20%	2,223	0.51%

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 35, June, 2024
ISSN: 2749-3628,

المجموع	12,533	0.03	10,970	2.52%
المتوسط	895	0.21%	784	0.18%

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للإحصاء والابحاث- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي الاحصائي.

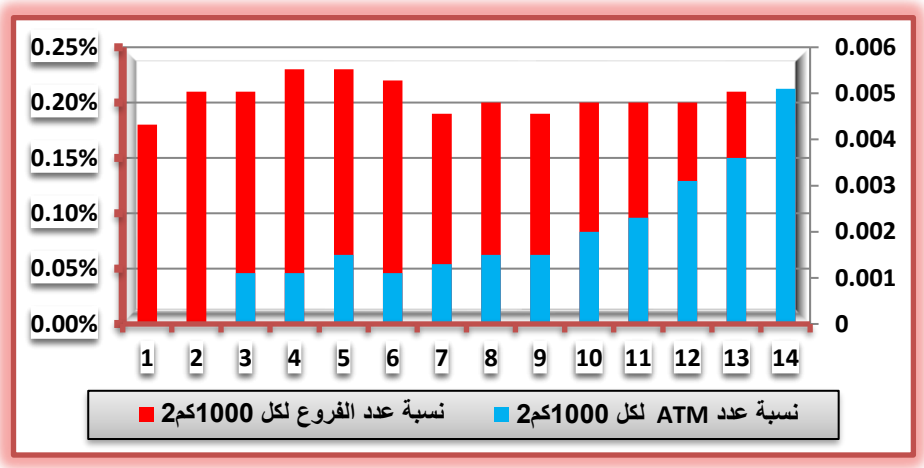

شكل (3) الانتشار المصرفي لأجهزة الصراف الالي و خدمات الدفع الالكتروني لكل 1000نسمة في العراق للفترة من 2009- 2002
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3).

يتبين من الجدول (3) والشكل (3) مدى انتشار الصرفات الالية في العراق فقد ارتفعت بمعدل (3) اجهزة ATM لكل (1000كم2) في سنة 2022 حيث يتضح ان هذا الارتفاع تزامن مع تطبيق استراتيجية الشمول المالي من قبل البنك المركزي العراقي حيث قام بنشر و تعميم الخدمات المالية لأكبر فئة ممكنة من الافراد وتزامناً مع قيامه بتطوير نظام المدفوعات في القطاع المصرفي وتحويلها من نقدي الى الكتروني واطلاق خدمات توطين الرواتب لموظفي الدولة العراقية لدى المصارف, حيث ان هذه المبادرة تحتاج الى زيادة عدد ATM في حين كانت تبلغ (2-3) لكل (1000كم2) من سنة 2011- 2022 وبالتالي يتبين لنا مدى صعوبة الوصول الى الخدمات المصرفية من قبل الافراد.

ثانياً - مؤشر استخدام الخدمات المصرفية

ويعتمد هذا المؤشر على مجموعة من المؤشرات الفرعية منها :-

1- العمق المصرفي وهو حجم الودائع والقروض / الناتج المحلي الاجمالي.
2- عدد حسابات الودائع إلى عدد البالغين.
3- عدد حسابات القروض إلى عدد البالغين.

1- العمق المصرفي

اذ يلعب النظام المصرفي دور حيوي في الاقتصاد لما يوفره من خدمات مثل (الائتمان- الادخار- المدفوعات) ورؤوس الأموال لكل الاقتصاد، حيث يعد العمق المصرفي من المحركات الاساسية للتنمية الاقتصادية لاسيما في معظم البلدان النامية والذي يتمثل بحجم المؤسسات المالية والمصارف والاسواق المالية في بلد ما مجتمعة و مقارنتها بمستوى الناتج الاقتصادي.

اذ يعتقد العديد من الباحثين ان الزيادة التي تحصل بمستوى العمق المصرفي تعزز الكفاءة الاقتصادية وتقوم بزيادة النمو الاقتصادي (LE et a, 752, 2021). ويوضح مؤشر Depth Banking تطور الوساطة المالية من خلال بساطة وسهولة الوصول الى الخدمات المصرفية وسرعة الحصول عليها ومدى انخفاض تكلفتها وتوسع المؤسسات المصرفية المتنوعة والادوات المالية المختلفة وبالتالي تساهم في دعم التنمية الاقتصادية وعملية الاستثمار(تقرير الاستقرار المالي,2019: 93-94). يقاس هذا المؤشر بمتغيرين-:

- **الاول- نسبة ائتمان القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي.**
- **الثاني- نسبة ودائع القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي.**

الجدول (4) يوضح مستوى العمق المصرفي في العراق للفترة من (2009-2022) مليون دينار.

السنة	قروض القطاع الخاص (1)	ودائع القطاع الخاص (2)	الناتج المحلي الاجمالي (3)	مؤشر العمق المصرفي لقروض القطاع	مؤشر العمق المصرفي لودائع القطاع الخاص

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 35, June, 2024
ISSN: 2749-3628,

(2/3)	الخاص (1/3)				
7.44%	3.77%	139,330,242	10,371,841	5,250,264	2009
8.46%	5.26%	162,064,565	13,711,185	8,527,131	2010
8.37%	5.23%	217,327,107	18,192,612	11,356,308	2011
8.31%	5.76%	254,225,490	21,115,540	14,650,102	2012
8.94%	6.19%	273,587,529	24,450,014	16,947,533	2013
9.54%	6.85%	258,900,633	24,702,632	17,745,141	2014
12.33%	9.43%	191,715,791	23,636,904	18,070,058	2015
12.06%	9.24%	196,536,350	23,697,049	18,164,883	2016
10.32%	8.76%	221,665,710	22,880,000	19,425,293	2017
11.34%	7.52%	268,918,874	30,491,250	20,216,321	2018
11.05%	7.57%	277,884,869	30,708,684	21,042,213	2019
18.07%	13.02%	198,774,325	35,920,533	25,886,652	2020
15.73%	9.82%	301,152,818	47,363,490	29,578,293	2021
14.34%	9.34%	383,064,152	54,918,947	35,780,068	2022
%1.56	1.08	3,345,148,455	382,160,681	262,640,260	المجموع
%0.11	0.08	238,939,175	27,297,192	18,760,019	المتوسط

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للإحصاء والابحاث- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي الاحصائي.

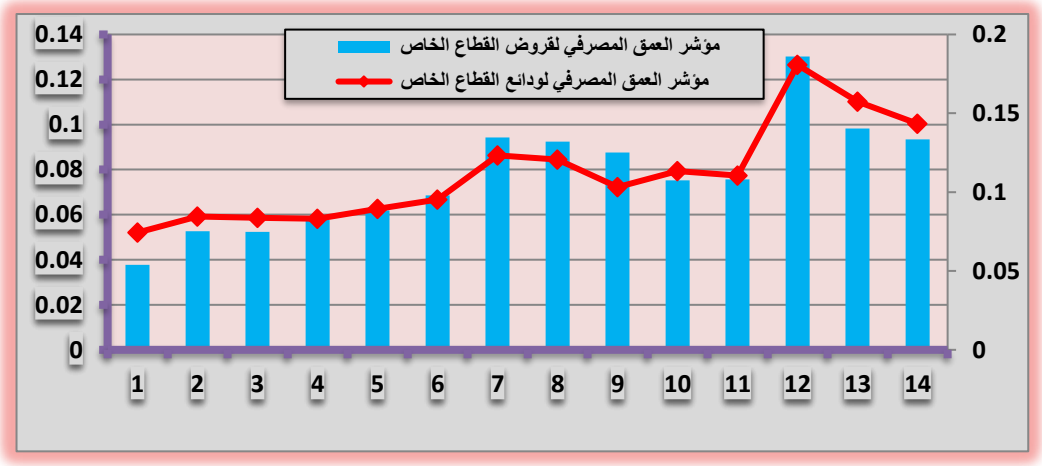

(شكل (4) يوضح مستوى العمق المصرفي في العراق للفترة من 2009-2022
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (4).

يتضح من الجدول (4) والشكل (4) أن مستويات القروض الممنوحة من قبل القطاع المصرفي في تزايد مستمر خلال سنوات عينة الدراسة , هذا ما اظهرته نسب الائتمان المقدم الى القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي اذ كانت في عام 2009 (3.77%)

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 35, June, 2024
ISSN: 2749-3628,

وتصاعدت هذه النسبة في عام 2022 اذ بلغت (9.34%) حيث ان سبب هذه الزيادة يعود الى ارتفاع حجم الائتمان المقدم والذي بلغ (35,780,068) في عام 2022 بعدما كان (5,250,264) في عام 2009.

اما فيما يخص أجمالي ودائع القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي هي كذلك كانت في ارتفاع متزايد خلال سنوات عينة الدراسة اذ ان هنالك انخفاض قد حصل في سنة 2017 اذا انخفضت الى (10.32%) في حين كانت في سنة 2016 من (12.06%) وواصل الارتفاع في اجمالي الودائع القطاع الخاص اذا وصلت الى (18.07%) في عام 2020 وعادت بالانخفاض عام 2022 اذ بلغت (14.34%) بسبب ارتفاع مستوى الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ عام 2022 (383,064,152) بعدما كان (198,774,325) في عام 2020 ومع ذلك تبقى هذه النسب منخفضة ولا تلبي مستوى الطموح مقارنة بالدول الأخرى.

2- مؤشر عدد حسابات الودائع إلى عدد البالغين.

المهمة الاساسية لعمل المصارف تتمثل بقبول الودائع و منح القروض للحصول على ارباح من خلال الفروقات بين كلف الودائع الممنوحة وفوائد القروض, فضلاً عن الخدمات والادوات التي يقدمها المصرف في سبيل الحصول على الارباح (جواد& محمد,2020: 2005). حيث تصنف الودائع المصدر الاهم للمصارف والتي يجري من خلالها القيام بالأنشطة الاساسية التي تساهم بشكل كبير في تلبية متطلبات الشمول المالي وتعد المؤشر الاكثر استخداماً في قياس مستوى الشمول المالي في الاقتصاد القومي.

الجدول (5) يوضح مؤشر عدد حسابات الودائع الى عدد البالغين في العراق للمدة من (2009 – 2022)

السنة	عدد البالغين من السكان 15 فاكثر (1)	عدد حسابات الودائع(2)	نسبة عدد حسابات الودائع الى عدد السكان البالغين (2/1)
2009	18,689	38,582	%2.06
2010	19,303	47,947	%2.48
2011	19,929	56,157	%2.82
2012	20,569	62,005	%3.01
2013	21,227	68,855	%3.24
2014	21,926	74,073	%3.38
2015	22,082	64,344	%2.91
2016	22,654	62,398	%2.75
2017	22,109	20,811	%0.94
2018	22,696	23,202	%1.02
2019	22,090	83,612	%3.79
2020	22,668	186,036	%8.21
2021	23,255	191,955	%8.25
2022	23,870	226,236	%9.48
المجموع	303,067	1,206,213	%54
المتوسط	21,648	86,158	%4

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للإحصاء والابحاث- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي الاحصائي.

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 35, June, 2024
ISSN: 2749-3628,

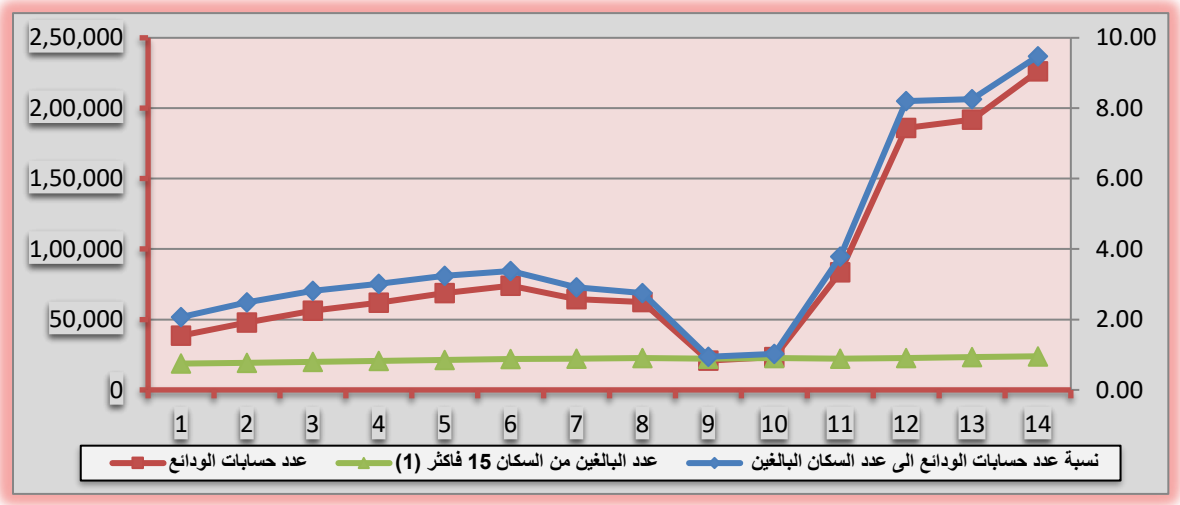

شكل (5) يوضح عدد حسابات الودائع الى عدد البالغين في العراق للفترة من 2009-2022
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (5).

نلاحظ من الجدول (5) والشكل (5) ان نسب عدد حسابات الودائع المفتوحة للأشخاص البالغين هي نسبة ضعيفة الا ان هناك تحسن طفيف في السنوات الاخيرة حيث بلغت في عام 2022 (9.48%) وبلغ عدد الحسابات المفتوحة (226236) حساب في حين كانت (0.94%) في عام 2017 وتعتبر من افضل المقارنات بالسنوات الماضية حيث بلغ عدد الحسابات المفتوحة (20,811) ويعود هذا الانخفاض الى انعدام الثقة من قبل المواطن العراقي بالقطاع المصرفي وذلك بسبب انعدام البنى التحتية للنظام المصرفي حساب مقارنةً مع سنة 2022 بالرغم من امتلاك العراق لأكثر من 86 مصرف حكومي واهلي , الا انه ما زال يفتقر الى لتشريع قانوني يضمن الودائع في المصارف.

ان القطاع المصرفي العراقي لم يواكب التقدم الكبير الحاصل في العالم وبالتالي لم يتحول حتى الآن نحو النظام المالي الإلكتروني. حتى أن الفرد لا يكاد يجد صرافات آلية في الطرقات او الاسواق، بالتالي فان عمليات السحب النقدي دائما ما تكون عن طريق فروع المصارف وخلال أوقات الدوام الرسمي فقط وهذه مشكلة كبرى يواجهها المواطنون في حال إيداع أموالهم بالمصارف او سحبها.

3- مؤشر عدد حسابات القروض الى عدد السكان البالغين.

يعد مؤشر عدد حسابات القروض مؤشرا مهما لمستوى الشمول المالي و كفاءة المؤسسات المالية و المصرفية في العراق الجدول (6) والشكل (6) يمثل عدد حسابات القروض الى عدد البالغين.

الجدول (6) يوضح مؤشر عدد حسابات القروض الى عدد البالغين في العراق للمدة من (2009 – 2022)

السنة	عدد البالغين من السكان (15 سنة فأكثر) 1000نسمة (1)	عدد حسابات القروض (2)	نسبة عدد حسابات القروض الى عدد السكان البالغين (2/1)
2009	18,689	5,690	%0.30
2010	19,303	9,711	%0.50
2011	19,929	15,290	%0.77
2012	20,569	22,850	%1.11
2013	21,227	24,700	%1.16
2014	21,926	28,195	%1.29
2015	22,082	49,446	%2.24
2016	22,654	30,612	%1.35
2017	22,109	31,261	%1.41
2018	22,696	33,173	%1.46
2019	22,090	42,052	%1.90
2020	22,668	49,817	%2.20

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 35, June, 2024
ISSN: 2749-3628,

2021	23,255	52,917	%2.28
2022	23,870	60,102	%2.52
المجموع	303,067	455,816	%20.50
المتوسط	21,648	32,558	%1.46

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للإحصاء والابحاث- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي الاحصائي.

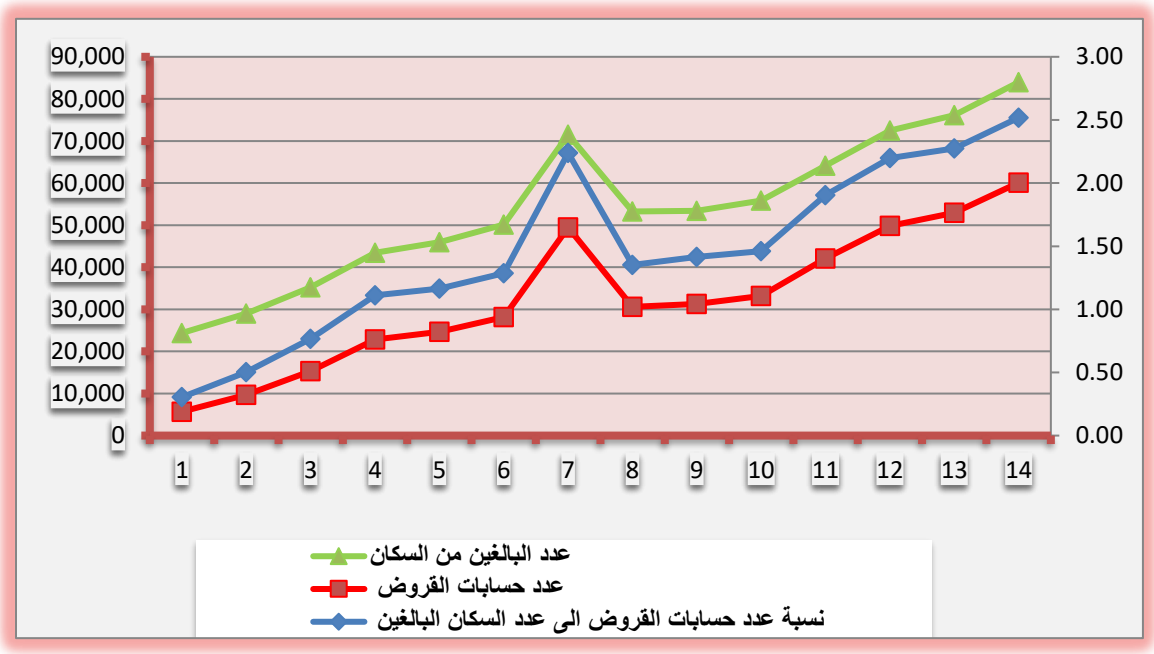

(شكل (6) يوضح عدد حسابات القروض الى عدد البالغين في العراق للفترة من 2009-2022
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (6).

نلاحظ من الجدول(6) والشكل (6) ان مؤشر عدد حسابات القروض الى عدد البالغين في العراق سجل مستويات متزايدة حيث يتبين ان هناك حالة تزايد في كل من حجم القروض واعداد البالغين من السكان خلال فترة الدراسة اذ بلغت نسبة عدد حسابات القروض الى عدد السكان البالغين(30.45) في سنة 2009 في حين بلغ(2.52%) في سنة 2022 وهو اقصى ارتفاع خلال فترة عينة الدراسة وذلك بسبب الطلب المرتفع على القروض ولاسيما قروض الاسكان.
يتضح من مما تقدم اعلاه ان اغلب الشرائح المستبعدة والمهمشة مالياً تفتقر الى ضمانات حقيقية كالأراضي والعقارات التي تضمن لهم حق الحصول على الاقراض من المؤسسات المالية الرسمية وايضاً عدم الثقة بالقطاع المالي و المصرفي وضعف الوعي المصرفي الخ... وهذا بدوره يضعف من مؤشر نسبة عدد حسابات القروض.

المبحث الرابع
الاستنتاجات والتوصيات

اولاَ / الاستنتاجات

1- اظهرت نتائج الدراسة ان للشمول المالي ضرورة هامة لتحقيق الاستقرار المصرفي، اذ تبنى البنك المركزي استراتيجية الشمول المالي من خلال توفير الخدمات المالية كافة من خلال القنوات الرسمية التي اسهمت بنشر الثقافة المالية والوعي لمختلف فئات المجتمع ان هناك نسبة كبيرة من الافراد لا يتعاملون مع المصارف او لا يمتلكون حسابات مصرفية وان كانوا يمتلكون فأنها تكون بسيطة ومحدودة.
2- يساهم الشمول المالي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التواصل الايجابي بين العملاء والمصارف في علاقة متوازنة تعطي ثمارا لجميع الاطراف وبطريقة تساعد على اطلاق ديناميكيات مالية واقتصادية منتجة.

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 35, June, 2024
ISSN: 2749-3628,

3- البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي في العراق خاصة في مناطق الريف غير قادرة على تقديم الخدمات المالية والمصرفية التي تحقق من خلالها نظاماً اكثر شمولاً واستقراراً.
4- بالرغم بجهود البنك المركزي العراقي من خلال القطاع المصرفي الساعية لزيادة مستويات الشمول المالي من خلال استخدام مختلف انواع الوسائل والتعليمات , الا ان الشمول المالي في العراق لا يزال في بداياته.
5- يعد مشروع توطين رواتب موظفي الدولة العراقية لدى المصارف الحكومية والخاصة من الخطوات المهمة والإيجابية نحو التداول السريع للخدمات المالية والمصرفية لتشمل هذه الخدمات اكبر عدد من شرائح المجتمع العراقي.

ثانياً / التوصيات

1- يجب بذل محاولات جادة من قبل الحكومة للنهوض بالقطاع المصرفي من خلال زيادة عدد المصارف وتوسيع انتشارها في المناطق النائية وخاصة الريفية بالإضافة إلى فتح العديد من البرامج المستفيدة مثل القروض الميسرة وضرورة تسهيل الوصول إليها لهذه الخدمات المقدمة وإيصالها لأكبر شريحة من المجتمع العراقي، فضلا عن تسهيل إجراءات القروض وزيادة عدد الصرافات الالية في عموم البلاد.
2- ضرورة العمل على تنويع وتطوير الخدمات المالية والمصرفية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وقليلة التكلفة من خلال وضع البنك المركزي استراتيجية للشمول المالي تكون مكملة لاستراتيجية البنوك التجارية ولا تتعارض مع استراتيجية البنك المركزي, وبما يتوافق مع احتياجات الفئات المستبعدة، وخاصة النساء وذوي الإعاقة. ذوي الدخل المنخفض، من الضروري مراعاة متطلبات العملاء عند تقديم الخدمات المصرفية لهم.
3- ضرورة توفير بنية تحتية فعالة وتقنية قادرة على توفير متطلبات الشمول المالي مع توفير قاعدة بيانات رصينة تتميز بالدقة والوضوح في بيانات مؤشراتها، بالتعاون مع الجهات المعنية وشركات الاتصالات، والحث على توسيع نطاق الشمول المالي. أن يشمل الانترنت جميع مناطق العراق وخاصة المناطق النائية والبعيدة لأنه الوسيلة المباشرة. لاستخدام الخدمات ولذلك فإن الهاتف المحمول يعد وسيلة لنشر الثقافة المالية وتعزيز الخدمات المصرفية وتعزيز المشاركة والثقة في القطاع المصرفي.
4- ضرورة توجيه المصارف نحو الالتزام بالقوانين التي يحددها البنك المركزي العراقي وحث البنوك الحكومية والخاصة على تحسين وتطوير خدماتها الالكترونية بما يتناسب مع احتياجات المستهلكين بهدف جذب أكبر عدد من المستخدمين العملاء وترك ثقافة الاكتناز بين الأفراد مما يساهم في انهيار جزء كبير من الكتلة النقدية.
5- ضرورة الاستفادة القصوى من مؤشرات الشمول المالي من خلال متابعة عملية المراقبة والتقدم والتوسع والعمق في تقديم الخدمات المالية، وكذلك تشخيص أوجه القصور والضعف في أداء القطاع المصرفي (الحكومي والخاص). وفي الوقت نفسه، تعتبر قاعدة بيانات لعمل القطاع المصرفي لاتخاذ الإجراءات المناسبة لتجنب اتساع فجوة عدم الثقة في القطاع المصرفي.

المصادر

اولاً / المصادر العربية

أ - الرسائل والاطاريح العربية:

1- الفتلاوي, ريام فاضل شاكر, تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي, رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد , جامعة كربلاء, قسم العلوم المالية والمصرفية, العراق, 2019.
2- الدريعي، سعود عزيز دايش، دور الاستقرار والشمول في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط ،2018.

ب - المجلات والدوريات والبحوث والنشرات العربية:

3- صورية شنبي ,الخضر السعيد , اهمية الشمول المالي في تحقق التنمية : تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية:, مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ,المجلة 3, العدد 2, 2018.
4- الياس، كمال الدين، مفهوم الشمول المالي وأهدافه، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، السنة الثالثة والعشرون، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثالث، مجلة دورية تصدر عن الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية،2015.
5- محمد، عذراء طه، تعزيز الشمول المالي من خلال تقليل التداول النقدي ،البنك المركزي العراقي، مجلة الدراسات النقدية والمالية، العدد الرابع،2017.
6- النصيري، سمير عباس، متطلبات الإصلاح المصرفي في العراق عام 2016، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد422، 2016.
7- النصيري، سمير عباس، منهجية الإصلاح الاقتصادي والمصرفي في العراق، رابطة اتحاد المصرف الخاصة العراقية،2017.
8- الدعمي، عباس كاظم& حبي، ميساء جواد، دور السياسات النقدية في تعزيز الاستقرار المصرفي، بحث تطبيقي لعينة من المصارف العراقية للمدة 1995-2011 ، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد الثالث، العدد الحادي عشر، 2014.

ج- التعليمات والقوانين والنشرات:

9- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق،2009 - 2022.
10- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء و الابحاث من 2009 -2022.
11- البنك المركزي العراقي، استراتيجية الشمول المالي،2020.
12- بيانات البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للإحصاء والابحاث- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي الاحصائي للمدة من 2009 - 2022.

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 35, June, 2024
ISSN: 2749-3628,

13-شـعبة التوعيـة المصـرفية و حمايـة الجمهـور، البنـك المركـزي العراقـي، دراسـة حـول معوقـات تطبيـق اسـتراتيجية الشـمول المالي،2021.

ثانيا : المصادر الاجنبية

1- Journal & Report &SECOND -Master's thesis & Doctorate

14- Garg, Sonu& Agarwal, Parul,|| Financial Inclusion In India – A Review Of Initiatives 35.And Achievements||, Osr Journal Of Business And Management (Iosr-Jbm), Volume 16, Issue 6,2014.

15- Gatnar ,Eugeniusz ،Financial inclusion indicators in Poland ،2013.

16- Lapukeni, Angella Faith,|| The Impact Of Financial Inclusion On Monetary Policy 56.Effectiveness: The Case Of Malawi||, Int. J. Monetary Economics And Finance, Vol. 8, No. 4, 2015.

17- Ratnawati, Kusuma,|| The Impact Of Financial Inclusion On Economic Growth, 71.Poverty, Income Inequality, And Financial Stability In Asia||, Kusuma Ratnawati , Journal Of Asian Finance, Economics And Business Vol 7 , No 10 ,2020.

18- Erlando, Angga& Riyanto,Feri Dwi & Masakazu, Someya ,|| Financial Inclusion, 29.Economic Growth, And Poverty Alleviation: Evidence From Eastern Indonesia||, Heliyon, Volume 6, Issue 10,2020.

19- Zins, Alexandra, Weill, Laurent,||The Determinants Of Financial Inclusion In 160.Africaalexandra|| Review Of Development Finance, Rdf-71; No. Of Pages 12,2016.

20- Wenjing, Huang& Gu ,Xinyu& Lin, Linting & Alharthi, Majed& Usman, Muhammad,|| Do Financial Inclusion And Income Inequality Matter For Human Capital? Evidence From Sub-Saharan Economie||, Borsa Istanbul Review,2022.

21- Demir, Ayse&Pesqué-Cela, Vanesa&Altunbas, Yener&Murinde, Victor,|| Fintech,.Financial Inclusion And Income Inequality: A Quantile Regression Approach', The European Journal Of Finance, Vol. 28, No. 1,2022.

22- Sharma, Anupama & Sumita ,Kukreja , An analytical study: Relevance of financial inclusion for developing nations ,International Journal of Engineering and Science 2.6 ،2013.

23- Awad, Mai Mostafa& Eid, Nada Hamed,|| Financial Inclusion In The Mena Region: 16.A Case Study On Egypt||, Iosr Journal Of Economics And Finance ,Volume 9, Issue 1, 2018.

24- Sharm, Upasana & Changkakati, Banajit ,|| Dimensions Of Global Financial 161.Inclusion And Their Impact On The Achievement Of The United Nations Development Goal|| Borsa Istanbul Review,2022.

25- Syed , Mazdi Husain Bukhari,|| The Impact Of Rural Banking On Poverty And 101.Employment In India|| 2019 , See Discussions, Stats, And Author Profiles For This Publication Https://Www.Researchgate.Net/Publication/339326548.

26- Thakor, Anjan V., —Corporate Culture in Banking||, Article in Ssrn Electronic Journal 88. January 2015.

27- Chuc, Anh Tu& Li, Weiqing&Phi, Nguyet Thi Minh&Le, Quoc Tuan&Yoshino,23.Naoyuki&Hesary, Farhad Taghizadeh,|| The Necessity Of Financial Inclusion For Enhancing The Economic Impacts Of Remittances||, Borsa Istanbul Review, Volume 22, Issue 1, 2022.